مجلة الدراسات الإفريقية ـ العدد ٢٦ (٢٠٠٤) : ٢٢٥ - ٢٤٩

مفهوم التنمية الإقتصادية في الجزائر

الدكتور / كمال بوناح(*)

مقدمة:

إن الوضعية التى ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسى مباشرة بعد الاستقلال، تتجسد فى مقولة المفكر الفرنسى (جاك بيرك) (Jaques-Berque) الشهيرة حيث قال :

« واجهت السلطة فى الجزائر بعد الاستقلال، إشكالية ، تحويل مجتمع كان يبدو (بدون أرض) إلي استرجاع أرض (بدون مجتمع) .

ولهذا فالتسرع والتلقائية فى أتخاذ المبادرات على مختلف المستويات ميزت هذه المرحلة ، بدليل أن التسيير الذاتى رأى النور فى صيف ١٩٦٢ مباشرة ، تحت ظروف اقتصادية هزيلة وسياسة متأزمة.

خلافا للتسيير الذاتى الذى ظهر فى أوروبا الشرقية (يوغوسلافيا) بالتحديد ، كتجربة تأسست وتنظمت منذ ١٩٥٠ بتوجيه من استالين ، ثم ارتقت تدريجيا الى مستوى نمط إقتصادى أصبح معروف عالميا ، خلافا لذلك فى الجزائر، حيث ظهر فى ظروف صعبة وفى مرحلة تاريخية متميزة ، وهذا عن طريق المبادرات التلقائية للعمال وذلك قبل ظهور القوانين المنظمة لسنة كاملة ، لأن الاستجابة للضرورة الملحة بعد المغادرة الجماعية لكافة المعمرين وأصحاب المصانع والإطارات والتجار الكبار، إضافة الى غياب الأسس التشريعية والقوانين والوظيفية الضرورية ، وهذا ما جعل العمال

(*) أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتورى قسنطينة الجزائر .

يتسارعون من أجل ضمان ضروريات العيش والتصدى لكل التحديات فى غمرة الاستقلال ، وبالتالى كانت التجمعات واللقاءات تلقائية على مستوى كل الواحدات الاقتصادية (الفلاحية - الصناعية - التجارية وحتى الخدمات) . من أجل ضمان استمرارية تسيير هذه الوحدات التى تعتبر الدعمات الأساسية للاقتصاد الوطنى آنذاك (Benamrane Djilali, 1980.99) .

وما تعليمه ٢٤ أوت ١٩٦٢ ، التى أكتفت بالتنوية بمبادرة العمال ما داموا بإمكانهم استعمال هذه الوحدات بطرية عادية، وفى أطار أحترام الأفراد والمتلكات، وبالتالى الاعتراف الرسمى بعد أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٢ بمجالس العمال المسيرة (Comite de gestion) ، على مستوى المؤسسات الفلاحية والصناعية ، هو بمثابة تجسيد الامتيازات الفردية فقط ، إلى غاية أنتظار شهر مارس ١٩٦٣ ، حتى تمكن التسيير الذاتى على مستوى المؤسسات الفلاحية، والصناعية ، وقطاع المناجم ، وهذا وفق مجموعة نصوص قانونية للتطبيق، منها من طبق حينا ، والبعض الآخر تأخر على مستوى بعض القطاعات الى سنوات لاحقه .

هذه هى الظروف والمعطيات التى ظهر فيها جلياً الاقتصاد الجزائرى بعد الاستقلال مباشرة ، وسنرى الانعكاسات والسلبيات على التنمية الاقتصادية من خلال التطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية فى الجزائر عقب الاستقلال مباشرة، وفق ما يعبر عنها فى العصر الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى ، وهذا ما جعل الجزائر تتخذ نتيجة لذلك عدة إجراءات وتدابير مقصودة من أجل التصدى لمختلف التحديات التى واجهت جزائر الاستقلال .

د . كمال بوناح

مفهوم التنمية الاقتصادية فى الجزائر:

من المعروف والمتفق عليه أن التنمية الاقتصادية هى الزيادة أو النمو الإدارى المخطط له والمعين ، الذى يتوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة، يعبر عنها فى العصر الحاضر ببرنامج وخطط وسياسات تهدف الى تحقيق معدلات معينة من النمو (الزيادة) ، وعلى هذا الأساس يقال مثلا أن الخطة الخمسية تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى الى مستوى نسبة مئوية معينة .

ومن ثم يمكن تعريف النمو الاقتصادى ، بأنه الزيادة فى الانتاج القومى يرافقه زيادة فى مستوى المعيشة للفرد فى المدي الطويل .

وأن أهداف النمو الاقتصادى تتضمن على علاقة متبادلة بين فروع الاقتصاد، فمثلا خلال المراحل من النمو الاقتصادى للأمة ، فالإنتاجية الزراعية يجب أن تزيد بسرعة كافية لتتخلى عن كمية كبيرة من القوى العاملة لاستخدامها فى الصناعة. كما يجب تحقيق تراكم رأس المال الضرورى لزيادة الإنتاجية (محمد سعيد الفتيح ١٩٧٩. ٣٥٢) .

على هذا الأساس يؤكد العالم الاقتصادى الانجليزى (أرثر لويس ARTHOR-LIWIS) ليس من الربح أن تنتج حجما ناميا من السلع الصناعية ما لم يكن الإنتاج الزراعى ينمو فى وقت واحد ، ولهذا فإن كل أقتصاد زراعى راكد (Stagnant) لا يشير الى أى تطور صناعى (محمد سعيد الفتيح ، ١٩٧٩ , ٣٥٢) .

ولهذا استلزم على الجزائر بعد الاستقلال مباشرة أن تتجه نحو وضع أسس علمية للتنمية والتخطيط لأن أكثر من ٨٥٪ من سكان الجزائر يعتبرون ديفيينى، وكثيرا ما كانوا يعانون من حلقات دائرية ، كانخفاض المستوى

الاقتصادى الى درجة الانحطاط ، وبروز الأمية بنوعيها - الهجائية والفكرية - وكذا ظهور الأمراض بمختلف أنواعها - الوبائية منها والمتوطنة - مع التأكيد على سيادة توجيهات قيمية ومعيارية مدعمة لحلقات التخلف والجمود نتيجة تحجر الأنماط الثقافية ، وهذا ما يطلق عليه «القصور الذاتى الثقافى» . بالإضافة الى ما تحتله هذه الجماهير الريفية من ثقل اقتصادى فى عملية التنمية الوطنية ككل . حيث تعتبر هذه المجموعات هى المصدر الوحيد لليد العاملة التى تمد قطاع الصناعة النامى ، وقطاع الخدمات بالقوة العاملة اللازمة ، كذلك تعتبر هى المصدر الأساسى للناتج الزراعى فى نفس الوقت الممثل لغذائيات السكان الذين يتزايدون بمعدلات سريعة، نتيجة تحجر واستاتيكية الأنماط الثقافية المتعلقة بالإنجاب وحجم الأسرة .

كذلك يعتبر هذا المجتمع بمثابة القوى الأساسية المضادة والمعوقة للتجديدات الوطنية ، وهذا راجع بطبيعة الحال الى سبب ما فرض عليه من انغلاق إجتماعى وتحجر وجمود ثقافى على امتداد سنين طويلة من الهيمنة والاستعمار ، وهذا جعل الجزائر المستقلة ترغب فى الاسراع بخطى التنمية ومحاولة إيجاد النموذج الذى ينبغى عليها أن تنتهجه فى عملية النمو ، مع العلم أن هناك حقيقة هامة تؤكد أنه ينبغى على الجزائر ألا تتخذ النماذج الغربية كقدوة لها فى عملية نموها الاقتصادى فى المستقبل ، بحيث يؤكد العالم الاقتصادى الأمريكى (سيمون كوزنتس) (Simon-coznthes) فى هذا الصدد . « أن الوضع الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة حاليا يختلف فى مرحلة ما قبل التصنيع اختلافا كليا عن الوضع الاقتصادى والتراث التاريخى للدول المتخلفة اليوم . (حسين عمر، ١٩٧٨ ، ٢٧).

وهذا يبرر أهمية العوامل الثقافية ، التاريخية . والحضارية لكل مجتمع بحيث مراعاة هذه العوامل مجتمعة فى وضع الخطط التنموية لكل

مـجـتـمع . أى أن الخطة التنمـوية لابد أن تنبع أصـلا من قـيـم وعـادات وتقـالـيـة المجتمع ، حتى يضمن لها النجاح والاستمرارية .

وبالتالى تبقى التنمية الاقتصادية فى هذا الإطار حسب الظروف والإمكانات التى ورثتهـا الجزائر عن الاستـعمـار الفرنسى تتطلب توجه خاص وأسلوب مغـاير تماما ، بحيث لا يهدف فقط لتنمية الانتاج الوطنى وتنمية الدخل الوطنى ، بقدر مـا يعنى ذلك تحقـيق المسـاواه الاقـتصـادية كشـرط أسـاسى من الشـروط الواجب توافرها فى المجتمع الجزائرى، وهذه الأسباب تتمثل فى :

ـ الحـماسـة بين الجـمـاهير فى هذه الفـترة بالذات (الحـصـول على الاستـقـلال الوطـنى) وهذا مـؤشـر أسـاسى يدفـع بالفـلاحين الى التـعلق برفع مـسـتـوياتـهم المعيشيـة وهنا لا يصبح عنصر العمل كمجرد مصدر للدخل ، بل يعـتبر أساسا أسلوبا فى الحياة يدفع به إلى إقامة سياج من التبجيل والترحيب . أما فى حالة انعدام هذا الشرط يؤدى لامحالة التى نفور الأفراد ، وبالتـالى لا تؤمن الجـمـاهير بجدوى التقدم والرقى .

كذلك فى هذه الفترة بالذات كون غيـاب المساواة الاقتصادية يؤدى لا محالة الى إعـاقـة تكوين رأس المال، مع أن هذا الأخـيـر يعـتـبر عـامل أساسى وهام فى تحقـيق النمـو الإقـتـصـادى السـريـع. وهذا مـا ذهب إلى تأكـيده العـالم (روسـتـو) (Rousston) أن النمو الأقتصادى يتحدد أساساً بعاملين أثنين هما :

حـصـيـلة الجـمـع بين رأس المال والقـوى العـاملة. وأن هذيـن العـامليـن فى تضافرهما يكشفان عن ستة ميول هى :

١ - الميل إلى تطوير العلوم الأساسية.

٢ - الميل إلى تحقيق تقدم مادى.

٣ - الميل إلى الإبتكار الفنى.

٤ – الميل إلى تحقيق تقدم مادى.

٥ – الميل إلى الإستهلاك.

٦ – الميل إلى أنجاب الأطفال (حسين عمر، ١٩٧٨، ٣٠) .

ولهذا أكبر مشكلة واجهت الجزائر غداة أستقلالها أنحصرت فى ماهية الخطة والأسلوب الواجب أتباعها بالنسبة للتنمية الوطنية. هل فى صالح الاقتصاد الجزائرى أن تتجه نحوالأسلوب التلقائى فى التنمية؟

ومعروف أن هذا الأسلوب هوالمتبع فى مجتمع الاقتصاد الحر ، حيث أن التنمية تقتضى تدخل الدولة بل تتوقف على وجود رجال الأعمال والمنظمين فى سعيهم على ممارستهم للنشاط الاقتصادى، وهذا للحصول على أقصى الأرباح، على أعتبار أن حافز الربح هوالدافع القوى على ممارستهم للنشاط الأقتصادى، وهذا بدوره يطرح إشكالية الحصول على رؤوس أموال كبيرة من جانب ، وخبرة فى الإقتصاد والتنمية والتنظيم من جهة أخرى. وكلاهما تفتقر إليهم الجزائر آنذاك. فيبقى فى هذه الحالة إتجاه واحد يتطلب على الجزائر إتباعه، يتمثل فى أسلوب التخطيط الاقتصادى بدليل أنه يعتبر وسيلة لا غاية، ويتميز بأنه وسيلة عملية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة فى المجتمع، المادية والبشرية والمالية وتقدير أحتياجات المجتمع، ثم تحديد طريقة تعبئة وإستغلال هذه الموارد أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها على النحو الذى يساعد على تحقيق الغايات المرجوة، أى فى أقصر فترة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية وإقتصادية وبأدنى قدر من الضياع. (حسين عمر، ١٩٧٨ ، ٦٧).

ولهذا ترقى هذه الخطة إلى مستوى الإطار المادى لمجموعة المثل والآمال التى تسيطر على أفكار الناس آنذاك، وتتبلور فيها السبل التى يمكن للدولة بها أن تجعل رغبتها بالنسبة للمجتمع الجديد الذى تصبو إليه حقيقة واقعة .

هكذا أتجهت الجزائر ما بعد الإستقلال إلى الأختيار المفروض عليها فى التنمية الاقتصادية بحيث أختارت أسلوب التنمية الرأسية (وهى تعنى زيادة فى الإنتاج فى نفس المساحة الأرضية، بإدخال أساليب تكنولوجية وتحسين السلالات، وإستخدام المخصبات وتحسين خواص ومكونات التربة، والاعتماد على الإرشاد الزراعى، والوسائل العلمية والفنية فى الإنتاج الزراعى).

وحسب إعتقاد السلطة آنذاك لا يتحقق ذلك فى ظل إنشاء نظام تعاونى فلاحى خاضع لهيمنة ومراقبة الدولة. ألا وهو نظام (التسيير الذاتى) (autogestion). مع العلم أنه من الخطأ إهمال أسلوب التنمية الأفقية (التى تعنى إضافة مساحات جديدة إلى الاراضى المزروعة، وما يتبعه ذلك من إنشاء مجتمع جديد. أى التوجه الى استصلاح الأراضى والاهتمام أكثر بالمزروعات المسقية).

- تفاقم الأزمة الاقتصادية عشية الاستقلال:

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ما بعد الاستقلال مباشرة يمكن أن نصنفها بالأوضاع الاقتصادية الكارثية من جراء السقوط الحر للاقتصاد الجزائرى، وهذا بفعل الهروب الجماعى للإدارة الاستعمارية، وكذا الاستنزاف المالى على كل المستويات، حيث دفع بالسلطة آنذاك الى انتهاج أسلوب النموذج التسييرى الجماعى ، سواء تعلق الأمر بالجانب الصناعى، أو الجانب الفلاحى، وبالتالى محاولة إدخال أسلوب التسيير الذاتى فى بلد غير مهيأ لا سياسيا ولا مادياً لذلك. إذ بينت الحالة الاجتماعية المزرية والملفتة للانتباه، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ حدود (٢مليون نسمة) مقابل ٢٦٠٠٠٠٠ فرد بدون مصدر رزق مع مطلع سنة ١٩٦٣.

مما أدى إلى ظهور شبه تمرد فى أوساط المجتمع الريفى، وكذا التجمعات الحضرية مع مارافق ذلك من ظواهر اجتماعية خطيرة، كتفشى ظاهرة السرقة

والإضرابات والإضطرابات الاجتماعية. وتبقى فى رأى الباحث ثلاثة أسباب رئيسية مغذية لهذه الظواهر واستمرارها، وهى:

١- عدم وجود يد عاملة مؤهلة وفنيين قادرين على تحريك التجهيزات والآلات التى تركها المعمرين الأوروبيين.

٢- اتباع سياسة عدم تغيير وتبديل واستبدال الآلات، والتجهيزات القديمة، باقتراب مرحلة الاستقلال الوطنى.

٣- انغلاق السوق المحلية من جراء وجود سلع ومنتوجات صممت بالدرجة الأولى لتلبية حاجيات المستهلك الأوروبى داخلياً وخارجياً.

وتبقى هذه المرحلة تتسم بوجود أزمة خانقة فى القطاع الفلاحى الذى تأثر كثيرا بانغلاق الأسواق الخارجية (الصادرات للدول الأوروبية)، ومحدودية تلبية الحاجيات الداخلية (تلبية المنتوج داخل الأسواق الوطنية).

وعليه يلاحظ تدنى وسقوط مفاجىء للثلث، ثم الربع، ثم ثلثى الإنتاج بالتسلسل، للكروم، والخضر، والمحاصيل الصناعية. (Benujamin stora, 1995-20) وعليه يبقى التسيير الذاتى الفلاحى يمتص وحده غالبية القروض المتوفرة مقابل مردود ضعيف ومديونية فاقت كل تقدير.

أى بعبارة أخرى يتضح أن الإنتاج الفلاحى الموجه للإستهلاك الداخلى لم يواكب الزيادة فى الطلب على المنتوجات الأساسية للفرد الجزائرى، إذ لا يتعدى معدل إنتاج الحبوب ١٦ إلى ١٧مليون قنطار فى السنة، مع العلم أن الاحتياجات من هذه المادة الاستراتيجية تفوق ٢٤ إلى ٢٥مليون قنطار، يقابلها زيادة فى نسبة النمو السكانى بـ ٣٪ فى السنة.

وبالنظر إلى هذه الاخفاقات والتناقصات الاقتصادية الاجتماعية يمكن أن يضاف لها انعكاس آخر يتمثل فى إيقاف مفاجىء لمخطط قسنطينة(*)، والآثار

(*) مخطط قسنطينة يطلق عليه مشروع ديغول (Degaule) سنة ١٩٥٩ محاولة تجميع السكان ضمن تجمعات سكانية لامتصاص غضب الجزائريين .

المترتبة عنه، حيث تمثلت النتائج فى القطاع الصناعى بانخفاض ٥٥٪ فى مجال البناء والأشغال العمومية ما بين سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣. إذ تبين الإحصائيات أن ١٤٠٠ شركة زالت من أصل ٢٠٠٠ شركة تعمل فى مجال الأشغال العمومية.

أما بخصوص قطاع المناجم والحديد والصلب، فالإنتاج أنخفض إلى ٢٠٪ و١٥٪ بالتسلسل، وكذا انخفاض فى قطاع النسيج بـ٥٨٪، وانخفاض فى حدود ١٤٪ فى مجال صناعة المصبرات الخاصة بالأسماك، ويتواصل هذا الانخفاض إلى ٤٠٪ فى انتاج الفواكه، مع شبه انقطاع كلى لإنتاج السكر.

يقابل ذلك نزول طارئ ومفاجئ فى مجال الاستثمارات مقارنة بالانتاج . إذ قدر الاستثمار ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٣ بـ (٨٤ مليار فرنك فرنسى) عوض ١٤٦٤ مليار فرنك فرنسى (باحتساب المنتوجات البترولية)، أما خروج المنتوج البترولى فانخفض الاستثمار إلى ٦٩ مليار فرنك فرنسى عوض ٣٣٣ مليار فرنك .

ويقابل هذا الضعف فى الاستثمار زيادة معتبرة فى النفقات غير المنتجة مثل النفقات العالية فى مجال الخدمات العمومية، حيث ارتفع عدد الأعوان العموميين ما بين سنة ١٩٥٤ - ١٩٦٣، من ٣٠٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠٠ فرد (Benuamin stora, 1995, 21).

وحتى فى القطاع العسكرى كانت النفقات المخصصة لميزانية الجيش الوطنى الشعبى آنذاك تشكل عبأ ثقيلاً على ميزانية التسيير ، باعتبار أن جيش التحرير الوطنى (A.L.N.) بلغ تعداده ٨٠٠٠٠ جندى فى غضون سنة ١٩٦٢، (كلهم مرابطون بالحدود) ، و٦٠٠٠ جندى موزعون (بالمعاقل الداخلية) ، مع بداية ١٩٦٣يقفز العدد إلى ١٢٠٠٠٠ جندى منتشرين ضمن الفيالق المختلفة المشكلة للجيش الوطنى الشعبى. أى برصيد ١٠٪ من الدخل القومى الوطنى (Benuamin stora, 1995, 23).

وبالمقابل لهذه الاختلالات والتناقضات الهيكلية والأعباء المالية لجزائر الاستقلال، لابد على السلطات الرسمية من التفكير بسرعة فى وضع سياسة ناجعة لمواجهة ظاهرة النزوح الريفى الذى اتسم فى هذه الفترة بخاصية الرغبة الملحة فى الترحال والانتقال للأفراد والجماعات نحو المدن والمراكز الحضرية، وهذا بغية الحصول على ممتلكات شاغرة تركها المعمرون العائدون إلى فرنسا. مع الظاهر أن المدينة فى هذه الفترة بالذات ونظرا لخصوصيتها ومباهج مظاهرها الجذابة كانت تشكل فى مخيلة الريفى المقصد الوحيد لتحقيق أرقى أنواع الرفاهية والعيش الرغيد، ربما نتيجة الحصار والقهر والتهميش والحرمان الذى سلط على العائلة الريفية طيلة الحقبة الاستعمارية.

وبالتالى أصبحت المدن والمراكز الحضرية بمثابة المنفذ الوحيد للريفيين بدون أرض ولا أمل ولا مال، مما غير من وجه هذه المدن التى أصبحت عبارة عن بؤر للبؤس والفقر والحرمان، وتجلى ذلك بالخصوص فى اتساع وانتشار السكن (القصديرى) على مختلف أطراف المدن.

وتبين الأرقام أن المدن الجزائرية ما بين سنة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ استقبلت أزيد من ٨٠٠٠٠٠ نسمة كسكان جدد بالمدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، وأن نصف هذا العدد وحده يمثل محافظة الجزائر الكبرى (العاصمة) وحدها إذ أن عدد سكان الجزائر العاصمة ارتفع نسبة ٨٥٪ ما بين سنة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، مع زيادة فى عدد السكان نحو مراكز البلديات الحضرية .

إذ تبين الإحصاءات أن التعداد ارتفع من ٣ ملايين نسمة فى سنة ١٩٥٩ إلى أكثر من ٤ ملايين نسمة بحلول سنة ١٩٦٦. وهذا مقارنة بعدد السكان الذى كان يمثل ١٠ ملايين نسمة ككل (Benuamin stora, 1995, 33) .

هذه الوضعية غير المنتظمة سرعت مباشرة فى تشكيل فوارق اجتماعية واقتصادية داخل النسيج العمرانى الحضرى، مما تولد عنه صراع ظاهرى بين

الفئات الفقيرة والمنعدمة الدخل من المهاجرين والنازحين، وكذا الفئات المتوسطة من أصحاب المهن الحرة، والحرفيين، والموظفين الإداريين. وربما تجلى ذلك فى أول ظهور لبرجوازية صغيرة فى الأوساط الحضرية، استغلت هذه الظروف المزرية لتستثمر أموالها فى بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية الخدمات.

- الاختيار الاقتصادى لفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٨ :

يتفق كل المحللين الاقتصاديين أن حقيقة منعرج السياسة الاقتصادية فى الجزائر اتضح جليا مع مطلع سنة ١٩٧١ بالقرارات التاريخية لتأميم الثروات الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز. إذ عكفت السلطات السياسية الحاكمة آنذاك على رفع نوع من التحدى فى مواجهة كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مخلفات الاستعمار الفرنسى، وهذا بالإسراع قدر الإمكان فى وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية تمكن البلاد من الخروج من حالة التخلف والفقر إلى مرحلة متقدمة ، تتمثل فى محاولة تصنيع البلاد بطريقة تجعل من الجزائر فى مرحلة أولى تنتقل من بلد زراعى إلى بلد صناعى على غرار الدول النامية الأخرى.

ومما زاد فى توسيع هذا التوجه الاقتصادى الموجه، هو الاعتقاد بأن عملية التصنيع هى بمثابة القاطرة الأمامية التى باستطاعتها أن تجر القطاع الفلاحى إلى مستوى أعلى من التقدم والازدهار.

وباعتماد نظرية الصناعة «المصنعة» التى يرجع الفضل إلى تبنيها والدفاع عنها فى مرحلة السبعينيات لمجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين، أمثال (فرانسوا بيرو) (FRANCOIS- Perroux) وخاصة (جيرار ديستان دى برنيس) (Gerard destanne de Bernis)، استاذ كريسى بجامعة «جرونوبل» (Universite de Grenoble)، أصبح هو المرجع المفضل للاستراتيجية التنموية فى الجزائر.

وتتلخص نظرة (Feancois - Perroux) لمفهوم التصنيع ، (أنه بمثابة مؤشر تراكمى مهيكل للنسق الاجتماعى عن طريق العمل المكثف لنظام الآلة الذى يسمح بزيادة غير مكلفة للأشياء الضرورية والمفيدة للجماعة الانسانية). (Benuamin stora, 1995, 33) وبالتالى يذهب كل من (فرانسوا بيرو) (Francois Perroux) و(جيرار ديستان دى برنيس) (Gerard destanne de Bernis) إلى كون التصنيع فى حد ذاته ظاهرة عامة معقدة تشمل فى مجملها المرنة الجوانب التقنية، والاقتصادية. والاجتماعية، (أى الهياكل الاجتماعية فى قالب هيكلة اجتماعية واقتصادية).

أما (الهياكل السياسية) ، فهى بالأساس تتحول فى العمق بفعل التصنيع. وكذا الجانب النفسى الاجتماعى (أى الطباع الفردية) ، وهكذا يصبح الترابط بين الظواهر متخذاً مدلولاً ذو اتجاهين. من جهة يمثل شروط إنجاز الآخرين. وفى نفس الوقت يمثل نتائج أنجاز الأخرين.

وهكذا يتجلى نموذج الاقتصاديين الفرنسيين فى تحديد النظام الاجتماعى والاقتصادى الموجه للدول المستقلة حديثا ، والتى مازالت تعانى من أسباب التبعية والتفكك فى مختلف مجالات البنيات الداخلية، أى أنها بإمكانها أن تتجه وفق هذا النموذج بعد حصولها على الاستقلال لتجميع وإدماج النظام الإنتاجى الوطنى وفق تنشيط ديناميكية تنموية داخلية تمكنها من وضع صناعة قاعدية (الصناعة ـ المصنعة) ، التى تسمح للكوادر والعمال باكتساب الخبرة والتكوين فى المجال الصناعى العصرى والتكنولوجية المتقدمة، وبالتالى الانتقال إلى صناعة منتجة موجهة للتجهيزات الضرورية والمستعجلة ، كالصناعة المنتجة للآلات الخاصة لوسائل العمل فى مختلف مجالات التنمية، كالبناء والزراعة، والتغذية ... الخ (B enjamin storx, 1995, 36) . وعلى عكس هذه المرحلة (مرحلة الستينات والسبعينات) تبقى الجزائر متأثرة بالمعطيات

والخصو صيات الداخلية (مرحلة الاستقلال) ، وكذا تأثير العوامل الخارجية في شكل مفاهيم وتوجيهات أملتها الظروف التاريخية للهيكلة العالمية فى مجالات السياسية والاقتصادية، والحرب الباردة والمصالح المتباينة لمختلف الدول المهيمنة على مصير الشعوب والضعيفة .

مع التأكيد فى هذه المرحلة بالذات على أن القيادات السياسية فى الجزائرالمستقلة تبقى تحركها نزعة التحرر والانعتاق من التبعية الاستعمارية، وهذا لكون قيادتها السياسية متشبعة إلى حد النخاع، بما يسمى آنذاك بإيدلوجيات (الحركات التحررية العالمية والمبنية أساسا على سيادة مفهوم الزعيم القومى الثائر على مظاهر التخلف والبؤس والشقاء والعنصرية.وهذا يعنى أن المناخ الدولى آنذاك يسهل كثيراً اعتناق نماذج تنموية موجهة لتحرير البلاد من جميع مخلفات التبعية الاستعمارية .

ويكفى ما نراه مجسداً فى الاستراتيجية والنموذج التنموى الجزائرى من خلال تأثير مجموعة من المنظرين لهذا الاتجاه أمثال : (أنذاك قيندار فرانك) (Gunder Frank - Andre) ، (شارل بيتلتهايم) (Charles Bettelheim) ، (إيمانيل والرستان) (Immanuel - Wallerstein) ، (يمانيال أرقيرى) (Im-manuel- Arghiri) ، (ف . هـ كاردوسو) (F.h.cardos) (سيلسوفيرطادو) (Celso - Furtado) وسمير أمين (Amine - Samir) .....الخ .

الذين يقررون أن الدولة هى الوحيدة القادرة على تجسيد هذا النموذج، حيث تتبوء الصناعة المقام الأول فى تحريك عجلة الاقتصاد ضمن النظام الوطنى .

هكذا ترسخت فكرة التوجه إلى تصنيع البلاد وفق الاعتماد على قاعدة ضرورية تنطلق أساسا من الصناعات باعتيارها المحرك الأول للتنمية برأى كل الملاحظين والمحللين المهتمين بأفاق التنمية المستقبلية للجزائر. ويرمز هذا الاختيار الاقتصادى إلى تحقيق بعض الأهداف الآتية مثل :

١ - اختيار وطني يعجل بسرعة لتحضير مستقبل البلاد .

٢ - إمكانية تحقيق الاهداف التنموية بسرعة عن طريق إيرادات البترول والغاز .

٣ - رفع التحدى الداخلى والخارجى فيما يتعلق بشرعية مفهوم الدولة والأمة الجزائرية .

٤ - الاعتقاد بأن قوة الجهاز الانتاجى وحدة كافية لتدعيم الاستقلال السياسى للدولة وبالتالى مضاعفة القدرات والإمكانات الممكنة إلى وضع نظام اشتراكى لاحقا (Benjamin stora . 1995. 35) .

النظام الانتاجى ونتائجة بعد الاستقلال مباشرة :

بعد سنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٥ والتى انتهت بتأميم القطاع الفلاحى العصرى الأوروبى وكذلك أول صدور للعملة النقدية الجزائرية المتمثلة فى الدينار الجزائرى فى سنة ١٩٦٤ ، اتجهت الجزائر بعد هذه المرحلة مباشرة لتجسيد المرحلة الثانية المتمثلة فى تصنيع البلاد ابتداء من سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٨ م .

وقبل الشروع فى إنجاز هذه المرحلة المتميزة فى تاريخ الجزائر ، لجأت السلطات السياسية فى أول وهلة إلى تكثيف عملية التأميمات المختلفة وهذا حتى يتسنى لها مراقبة آليات الجهاز الاقتصادى بدقة .

حيث تجسد ذلك مباشرة بضم الشركات المنجمية فى ٨ مايو ١٩٦٦ إلى قطاع الدولة . ثم جاء دور شركات التأمين يوم ٣١ مايو ١٩٦٦ ، تلتها تأميمات شبكة التوزيع (Esso et Mobil) فى اوت ١٩٦٧ .

وهكذا تكاثفت عملية التأميمات خاصة فى شهرى مايو وجوان من سنة ١٩٦٨ ، حيث جاء دور الشركات المتخصصة فى توزيع المواد البترولية فى الجزائر يوم ١٣ مايو من سنة ١٩٦٧ وهذا بإنهاء مهام ١٤ شركة أجنبية متخصصة فى

قطاع مواد البناء تم تأميم ٥٠ شركة متخصصة فى صناعة (الأسمنت والصباغة والمعاصر الزيتية ، والحديد ، الصلب) وعلى رأسها الشركات الكبيرة مثل : (Ropolin - Laforge - Lesueur) .

وبمجرد .حلول شهر أوت لسنة ١٩٦٨ وما ميزة من تسارع فى وتيرة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتأميم. تبين أن السلطة فى الجزائر كانت تهدف وتسعى لإعطاء ومنح الشركة الوطنية للمحروقات (SONATRACH) أحقية احتكار تسويق مشتقات مواد البترول، وكذا مراقبة كلية للقطاع البتروكيميائى . واختتمت المسيرة بقرار ٢٤ فيفرى ١٩٧١ الذى وضع حدا نهائياً لاحتكار الغاز الطبيعى ، والبترول الخام ، وأنابيب النقل . وحددت نسبة الشركة الفرنسية للبترول ب ٥١ ٪ (مثل شركات CFP- PELEF- ERAP) . (Benjamin stora , 1995 , 36)

وبحلول ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ تمت وبصفة نهائية عملية التأميمات التى كانت أهداف مسطرة ومضبوطة ومحدده فى الزمان. حيث تميزت بالسرعة الفائقة من حيث المدة الزمنية المحددة لها .

.وبالتالى اتضحت الرؤية الاقتصادية للجزائر، على اعتبارأن الاقتصاد تحرر كليا وتمت عملية الاندماج بصفة مرضية للغاية .

هذا الأسلوب شابة ما حصل فى الاتحاد السوفيتى أي يمعنى تمكنت السلطات الجزائرية من اتباع وتشجيع الاستثمار المكثف مع الأفضلية للصناعة القاعدية الأساسية والمتمثلة أساسا فى صناعة الحديد والصلب وكذا قطاع الكيمياء مع الاعتناء الكلى بالجانب التقنى وجلب أحدث ما توصلت اليه التكنولوجية العالمية فى مجل التقنية آنذاك . لأن اتباع منهج إرساء قاعدة صناعية ثقيلة وتنميتها أصبح بالضرورة هو السبيل الوحيد لتحريك دواليب الاقتصاد بمفهومة الشامل .

أما الصناعات التحويلية الاستهلاكية فقد تقرر تأجيلها إلى مرحلة قادمة حتى تتمكن من تلبية حاجيات الطلب المتزايد من جراء المداخيل الناتجة عن النمو فى الإنتاج وهذا التفضيل والتميز لصالح الصناعة القاعدية والصناعة ككل، كان على حساب القطاع الفلاحى بالدرجة الأولى، لأن مكننة الفلاحة، وتكثيف الانتاج الزراعى وتحسين خصوبة الأرض الفلاحية عن طريق استعمال الأسمدة الكيماوية، أصبح أمر واقع فى خلق مناصب شغل، وكذا توفير الانتاج الموجه للاستهلاك الضرورى كحتمية للقضاء على التبعية الغذائية، وبالتالى الوصول إلى الاكتفاء الذتى .

هكذا شرعت الجزائر فى وضع مخططات تنموية محدودة الآجال ابتداء من سنة ١٩٦٧، بالانطلاق فى أول مخطط يمتد من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩ أى بعد الانتهاء مباشرة عن عملية تأميم قطاع البنوك التى كانت حتى ١٩٦٦ ما تزال خاضعة للهيمنة الخارجية، خاصة الفرنسية منها، مما عجل بإنشاء ثلاثة بنوك كبيرة فى الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ :

- البنك الوطنى الجزائرى (B.N.A) فى أول جويلية ١٩٦٦ .
- القرض الشعبى الجزائرى (CPA) فى أول ديسمبر ١٩٦٦ .
- البنك الخارج الجزائرى (B.E.A) فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٧ .

وعلى هذا الأساس تم الشروع فى تنفيذ المخطط الثلاثى (١٩٦٩ - ٦٧) للتنمية وبحلول المرحلة الثانية لأول مخطط رباعى (١٩٧٠ - ١٩٧٣) شرعت الجزائر فى وضع تخطيط مالى تمثل فى مجلس القرض (BAD) يساعد فى تمويل الاستثمارات المختلفة (Benjamin stora 1995 . 37)

والسؤال الذى يبقى مطروحاً، هل وصلت الأهداف المسيطرة للنظام الانتاجى فى الجزائر إلى حقيقتها بعد السيطرة الكلية على قطاع البنوك ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال، لابد من آن نعرج بالتحديد لمفهوم نوعية وطبيعة الهياكل الموضوعة من قبل السلطات السياسية الحاكمة آنذاك لتنفيذ هذه البرامج، حيث تبين أن المهمة فى البداية اسندت للأمانة العامة آنذاك المكلفة بالتخطيط (SEP) والتى من مهامها التكفل بالتنسيق والمتابعة لمختلف المشاريع الكبرى، وهذا شكل تجميع كلى للشركات والمؤسسات الكبرى الوطنية، وكذا مجموعة الوزارات المعنية، وهذا يعنى حفاظا على التحكم والانسجام بقدر الإمكان من حيث سلطة القرارات الموجهة وبالخصوص التحكم أكثر من القرارات الموجهة لعملية التجهيزات المختلفة فى مجال التنمية. لكن وبرغم كل هذه المجهودات فى مجال الاستثمار، ويبقى النمو بطء، حيث ان الاستثمارات وصلت إلى حدود ٢١ ٪ من الإنتاج الداخلى الخام
(PIB) وهذا فى سنة ١٩٦٣ ، ثم قفزت إلى ٤٢ ٪ بحلول سنة ١٩٧٣ ، ثم إلى ٥٠ ٪ فى نهاية سنة ١٩٧٧ ، وهذا النسب تمثل واحد من أعلى النسب العالمية .

والدليل على ذلك يتضح من خلال الانتاج الداخلى الخام (PIB) الذى كان يرتفع بمعدل ٦,٤ ٪ كل سنة للفترة الممتدة سنة ١٩٧١ - ١٩٨٠ إذا تمكن الانتاج الوطنى الخام من الوصول إلى تحقيق ٣٦,٦ مليار دولار فى سنة ١٩٨١ ، أى ما يعادل ١٩٧١ دولار للفرد الجزائرى الواحد .

يعنى بعملية تركيبية مقارنة بدول المغرب العربى، يأتى الفرد الجزائرى من حيث المدخول فى المرتبة الثانية بعد الفرد الليبى بـ ٨٤٦٠ دولار للفرد، لكن يتقدم عن الفرد فى دولة تونس بـ ١٢٤٢ دولار للفرد والمغرب بـ ٢٢٧ دولار للفرد الواحد . مع الإشارة هنا إلى الزيادة المعتبرة فى إنتاج الحديد الخام الذى تجاوز ١,٢ مليون طن عوض ٤٠٠٠٠٠ طن ما بين الفترة الممتددة من سنة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ كذلك بروز واضح لصناعة الجرارات التى انطلقت مع مطلع سنة ١٩٧٤، حيث وصل الانتاج إلى حدود ٤٩٠٠ جرار فى سنة ١٩٧٩ . كذلك تبين

أن انتاج الكهرباء تجاوز ٦٠٠٠ ميجا واط (GWH) فى سنة ١٩٨٠ عوض ٤٠٠٠ ميجا واط سنة ١٩٧٧ .

أما بخصوص الصناعات التحويلية فاز دادت بنسبة ٩,٩ ٪ للفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، مع التأكيد على وجود بعض الاختلالات التى سايرت العملية ككل . لأن توجية وتركيز الموارد المالية لقطاع المحروقات بحوالى ٣٠ ٪ من مجموع الاستثمارات فى الفترة ما بين سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وكذا اللجوء إلى الخبرة الأجنبية الفرنسية ضمن ما يسمى بالتحويل التكنولوجى مع ما صاحب ذلك من عمليات واسعة فى مجال الاقتراض الخارجى ، هذه العوامل مجتمعة ربما صعبت وعقدت أكثر بعض الحالات فى القطاعات الإنتاجية، وعجلت بظهور بوادر أولية لرهن الاستقلال الاقتصادى، عكس الطموحات والأهداف والمرامى التى تم تسطيرها لربح مده المعركة فى المجال الاقتصادى .

وإلا كيف نفسر الاستثمارات المكثفة التى خصصت للصناعة بـ ٦٤,١ ٪ من مجموع الاستثمارات الكلية ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٧، بالإضافة إلى انتاج الأسلوب التسييرى المركزى الذى كثيراً ما عرقل عملية التنسيق الضرورى بين مختلف القطاعات .

أى بمعنى تسلط الجهاز البيروقراطى الذى لم يسمح بالتواصل المطلوب بين القطاع العام والقطاع الخاص، كذا جهاز الانتاج ونظام لتسويق، واخيرا بين القطاع الفلاحى والقطاع الصناعى، وعلية أصبحت هذه التراكمات فى حد ذاتها كعملية معرقلة لمواصلة انجاز المشاريع الصناعية نفسها .

وربما أدى الاتجاه المتمثل في وضع وحدات انتاجية صناعية على شكل المفتاح باليد الإسراع فى دفع عملية التنمية ، دون مراعاة العواقب الوخيمة المترتبة عن الجهل فى التحكم والسيطرة على التكنولوجيات العصرية وخير دليل على ذلك ما لوحظ من تباطؤ فى انجاز المعامل والمركبات فى مختلف

جهات الوطن ، مع مردود انتاجى ضعيف ظهر جليا بمجرد الانطلاق فى عملية الانتاج بعد انجاز المشروع وحتى بمقارنة مردود الانتاج كهدف نظرى مسطر فى العملية التخطيطية ، يلاحظ بالمقابل أن عملية المردود الانتاجى لا يتعدى فى أحسن الحالات ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية الحقيقية للمركب أو المعمل

ضف إلى ذلك النقص الواضح فى المنشآت التخزينية وعرقلة العملية التسويقية ككل .

وعلى هذا الأساس تبين أن هذه العوامل مجتمعة أو منفردة ، كافية لبروز تناقضات هيكلية وتفاوت قطاعى تعداه حتى إلى تفاوت جهوى بارز.

ويمكن التأكيد على هذه التناقضات من خلال اتضاح الأسلوب والمنهج الذى اتبع آنذاك والمبنى أساساً على تفضيل وبروز أقطاب صناعية مهيمنة.

وعليه اضطرت الجزائر تحت هذه الظروف القاهرة بالاستنجاد بالخبرات الأجنبية مثل ، (الشركات العالمية – المنظمات العالمية) وهذه عوامل وأسباب كافية ومشجعة تدفع بالتأكيد الى تراكم الديون الخارجية للجزائر، إذ بلغت ٢ر٧ مليار دولار سنة ١٩٧٢ لترفع الى حدود ٢٣ر٤ مليار دولار فى غضون سنة ١٩٦٩ ، أى ما يعادل بالتسلسل ١٢٪ ثم ٢٥ر٦٪ من خدمة المديونية للصادرات الخارجية (Beujamin stora. 1995. 38) .

وبالمقابل لهذه الصعوبات الاقتصادية والمالية ، وصعوبة التحكم فى الآليات الإنتاجية للقطاع الصناعى برمته ، صادفه فى الجهة المقابلة قطاع فلاحى يصارع ويجابه التحديات المفروض عليه من جراء النقص الفادح والمتسارع فى الأيدى العاملة النشيطة أو المنتجه، وعليه أصبح الرهان على كسب معركة الاكتفاء الذاتى ، والتخلص من التبعية الغذائية الخارجية هدف بعيد المنال . لأن عدم قدرة هذا القطاع على تلبية الحاجات الغذائية للطلب المتزايد باستمرار ، يتطلب منا

الوقوف عند مختلف المحطات البارزة التى طابعت هذا القطاع من حيث هيكلته أو تطوره ، أو مساهمته فى التنمية الوطنية ككل . والسؤال الذى يبقى مطروحاً كيف تم التعامل مع المسألة الزراعية فى جزائرالاستقلال؟.

لأن المعطيات الميدانية آنذاك كانت توحى بأن المسألة الزراعية فى الجزائر ما تزال مهشمة ، وعملية اندماج القطاع الزراعى فى الاقتصاد الوطنى بعيدة المنال.

وهذا ما يؤكده الاقتصادى الجزائرى عبد اللطيف بن اشنهو حيث يبرز أن التقرير الشامل حول الاستثمار المحقق وما يجب تحقيقه كضرورة ملحة لتجديد الجهاز الإنتاجى فى قطاع التسيير الذاتى للفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٦٦ - ١٩٩٤ ، هو فى حدود ٣٨٪ بصفة عامة.

وهذا يعنى أن مساهمة القطاع الزراعى فى الانتاج الوطنى الخام (PIB) يبقى ضعيف وفى تناقص مستمر بـ ٣١٪ فى سنة ١٩٦٣ وفى حدود ١٨٪ فى سنة ١٩٦٥، ولا يتعدى ١٣٪ فى مطلع سنة ١٩٧٢ ، أى فيما معناه أنه يمثل ١٢٪ فقط من حجم الاستثمارات المقررة للفترة الممتدة من سنة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، و٧ر٤٪ للفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٦٤ - ١٩٧٧. وهذا دليل يؤكد استحالة تجديد الحظيرة بالبنية الخاصة الوطنية لوسائل الإنتاج فى تلك الفترة.

أكثر من ذلك يذهب المؤرخ السياسى الفرنسى (اتيان برينو (Bruno-Etienne) إذ يؤكد : «أن اتباع هذا المسار ناجم عن محاولة إقحام العالم الريفى والمجتمع الفلاحى فى منطلق الاقتصاد الصناعى ، والمشكل عموما من سلطة مهيمنة من فئات اجتماعية تنتمى للوسط الحضرى أى بمفهوم يتركز على التنمية الصناعية الحضرية».

بدليل أن المرسوم التنفيذى الخاص بتطبيق الثورة الزراعية المؤرخ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ ، والمتضمن للمرحلة التطبيقية الممتدة ما بين سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ يبرز أن ١٤١٠٠٠ هكتار ، (هياكل زراعية غير تابعة

للمعمرين) تم هيكلتها فى شكل تعاونيات فلاحية . أى حوالى ٥٢٦١ تعاونية مختلفة الأنواع بحيازة لا تتعدى ٢١٧ هكتار فى المتوسط لحوالى ٩٠٠٠٠ فلاح مقابل ١٧٠٠٠٠ فلاح فى قطاع التسيير الذاتى (مزارع الدولة) (Benjamin stora. 1995, 39) أى ما يعادل ١٠٪ فقط من الملكية الخاصة غير تابعة للدولة .

ولهذا حتى مفهوم ومدلول الثورة الزراعية فى حد ذاته يبقى غير مجدى وغير هادف ، على اعتبار أن عدد معتبر من المستفيدين تنازلوا عن هذه الاستفادات وبالمقابل أن التقديرات كانت تشير الى حوالى ٧ ملايين فلاح لم يتمكنوا من الانخراط فى هذه العملية الفلاحية فى سنة ١٩٧٣.

على عكس ذلك أن تجربة التسيير الذاتى التى جاءت عن طريق مبادرة العمال الفلاحين الفقراء ، وبعض المناضلين المتطوعين فى الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٢ -١٩٧٠ وبالتالى أتضح فيما بعد أن القطاع الفلاحى أصبح بمثابة المصدر الرئيسى لتوفير اليد العاملة لكل النسيج الصناعى.

وانعكس ذلك على العلاقة بين الريف والمدينة ، إذ تأثرت هذه العلاقة من جراء سياسة التفضيل والتمييز وتسخير الموارد المالية فى اتجاه أحادى مما عجل بتراكم مالى لصالح الصناعة ، أى جمدت الأجور لأكثر من ١٠ سنوات فى القطاع الفلاحى بسبب تموين المدن وإقامة مصانع على أكثر من ١٥٠٠٠٠ هكتار من أجود الأراضى الفلاحية، مع تسرب كبير لليد العاملة الشابة والمؤهلة لمختلف النشاطات الاقتصادية المتواجدة فى مختلف المدن الجزائرية ، إذ قدر العدد آنذاك بحوالى ١٠٠٠٠٠ مهاجر فى السنة ، وهذا ما انعكس بصفة مباشرة على الانتاج الفلاحى ، حيث تراجع الإنتاج فى المحاصيل الكبرى (قمح ، شعير،...) مثلا الى ١٩٫٣ مليون قنطار فى الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٧٩-١٩٨١ وحتى مستوى الاكتفاء الذاتى الغذائى الذى كان يمثل ٧٠٪ فى سنة ١٩٧٠ ، تقهقر

الى حدود ٣٠٪ فى سنة ١٩٨٠، أى بمعنى نصف الاحتياجات الغذائية من الحبوب مستوردة ، بدليل أن ما يعادل ٨٠٪ من الزيوت الغذائية مستوردة وثلثى (٣/٢) الاحتياجات من البقول الجافة ، وقرابة الاحتياجات الكلية من مادة السكر مستوردة وهذا فى مطلع سنة ١٩٨٤. أى ما يعادل ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية ، والذى يمثل (٢/٤) من قيمة الورادات الاجمالية للبلد (Beujamin-stora,1995-39)

وهذا العدد مرشح للزيادة باستمرار ، وبالتالى أصبح على ضوء هذه المعطيات الصعبة التى تواجه الاقتصاد الجزائرى اليوم، يحق لنا أن نتساءل عن مكانة الجزائر ضمن النظام العالمى الجديد، الذى يعتمد بالأساس على تسهيل المبادلات الاقتصادية، والتجارية بين مختلف الدول ، ضمن منظور عالمى يرتكز أساسا على قاعدة اقتصادية وتجارية مستحدثة عن طريق إنشاء برامج هيكلية وأطر فنية لاحتواء التطور والتحكم أكثر فى مسار التجارة الدولية الخارجية وهذا ما نراه مجسداً اليوم فى مفهوم التكتلات الجهوية، أى الاقليمية (مثل الاتحاد الأوروبى ، والأسواق الآسيوية - والمشاريع الكبرى بين الدول) كمشروع النفق الأوروبى ، ومد خطوط السكك الحديدية العابرة للقارات - وكذلك إنشاء شركات متعددة الجنسيات ، تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ، لان مفهوم تطور الأسواق العالمية الكبرى مربوط أساسا بوسائل اتصال حديثة جدا . وكذا شبكة من البنوك العالمية الكبرى مهمتها تقوم بتسهيل المبادلات التجارية ، مثل (البنك العالمى ، وصندوق النقد الدولى) ، وهذا بغية تمكين هذه الدول الكبرى من تمرير برامجها بسهولة، وبالتالى تحضير وإدماج بقية الدول الأخرى للدخول فى النظام العالمى الجديد.

وبالمقابل على الصعيد الداخلى لهذه الدول التابعة تبقى الانعكاسات وخيمة من جراء إرغامها على تغيير وتعديل مستمر لسياستها الاقتصادية والمالية والتجارية ، التى تصل أحيانا الى حد عدم القدرة والسيطرة على مختلف برامجها التنموية .

أى بمثابة أساليب جديدة ومبررات كافية ، تضفى نوع من الشرعية الدولية للتدخل المباشر فى الشئون الداخلية تحت غطاء إصلاح الأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية ، وهذا وفق ما يسمى بهيئتها الدولية. (كالأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبى- المنظمات غير الحكومية... الخ).

ويبقى الهدف على المستوى البعيد ، والمتوسط ، هو الوصول الى فتح أسواق جهوية ، وكذا توجيه العملات والمؤشرات الإدارية والجبائية وتفكيك القيود الجمركية ، على غرار ما يسمى اليوم (بالمناطق الحرة ، والمناطق ذات التبادل الإختيارى) أى فتح مجال واسع لتنقل رؤوس الأموال بحرية دون قيود ، ولا شروط تحت الدعم المباشر (للبرصات العالمية). وحتى المنتوج الزراعى مستقبلا يبقى مرهون بمدى قدرة أى دولة فى تحسين مردودها الإنتاجى وفق نظرية الامتيازات المقارنة لـ : (DAVID - Ricardo) ، أى كل بلد مطالب فى هذه الحالة بأن يتخصص فى المادة والمنتوج المتمكن من إنتاجه بوفرة وبأقل تكلفة ممكنة .

المراجع والمصادر بالعربية

١ – محمد سعيد الفتيح مبادئ الاقتصاد الزراعى مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا، ١٩٧٩.

٢ – حسنى عمر التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار الشرق المملكة العربية السعودية، ط١، جدة، ١٩٧٨.

٣ – حسن بهلول القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية فى الزراعة بالجزائر : ش ، و، ن، ت ، الجزائر ١٩٧٦.

٤ –سمير أمين المغرب العربى الحديث ، ترجمة توصيل داغرا دار الحداثة بالتعاون مع الديوان الوطنى للمطبوعات الجامعية ط٣ الجزائر ،١٩٨٠.

٥ – عبد اللطيف بن اشنهو التجربة الجزائرية فى التنمية والتخطيط ١٩٦٤ – ١٩٨٠ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٤.

٦ – عبد القادر جغلول تاريخ الجزائر الحديث ، دار الحداثة للنشر والطباعة والتوزيع ،ط بيروت، ١٩٨١.

٧ – عدى الهوارى الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، د.و.ن.ت ، الجزائر، ١٩٨٣.

٨ – محمد السويدى مقدمة فى دراسة المجتمع الجزائرى تحليل سوسيولوجى لأهم مظاهر التغير فى المجتمع الجزائرى المعاصر د.و.م.ج الجزائر ١٩٩٥.

٩ – يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربى الجزء الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .ط. بيروت ١٩٨٤.

المجلات والنشريات والمطبوعات

١٠ – الجزائر فى أرقام ١٩٧٢ – ١٩٦٢ – وزارة الأعلام والثقافة

المراجع باللغة الانجليزية

1- BEN JAMIN - STORA, HISTOIR EDE L'ALGERE DEPUIS L'INDEPEAIDANCE : ED - DECOUVERTE 'PARIS' 1995 .

2 - FRANCOIS-PERROUX: PROBLEM DE L'GERIE-INDEPENDNTE, PRESSE-UNIVERSITAIRE DE FRANCE-PARIS. V1963 .

3 - PONCET-LA.RENOVATION, RURALE EN, ALGERIE-PARIS 1975 .

4- J.C MARTENS: LE MODELE ALGERIEN DE DEVELOPPEMENT BILAN D'UNE DECENNIE 1962-1979. ED. SNED 'ALGER' 1973 .

5 - PIERRE BOURDIEU: T. RAVAIL ET TRAVAILLEURS: LES EDITIONS DE MINUIT 'PARIS' 1970 .

6 - R. DUMONT : PROBLEMES DE L'ALGERIE INDE PENDANTE. P.U.F PARIS. 1963 .